الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية لعام 2018

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

ورقة معلومات أساسية – الموضوع 1

"المساعي المُشترَكة لتعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان – طُرق فعّالة للتشارك في تحقيق النتائج لمعالجة الأولويات القُطرية للبرامج بنجاح في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030"

تهدف ورقة المعلومات الأساسية هذه إلى إطْلاع الجلسة الصباحية حول الموضوع المذكور أعلاه في الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في 1 حزيران/يونيو 2018.

أولاً– مقدّمة

1– تدعو خطة التنمية المُستدامة لعام 2030 إلى "التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة، من أجل ضمان توفير الدعم المترابط والمتكامل لجهود الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ الخطة الجديدة" (الفقرة 88). وبموجبه، واستجابةً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، يجري بذل الجهود لتعزيز أوجه الترابط والتعاون والكفاءة عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان قدرتها على توفير الخدمات ذات الجودة الرفيعة اللازمة في تنفيذ خطة عام 2030. وعلى النحو الذي بيّنه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن إعادة توجيه مسار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق خطة عام 2030، فإنّ المنظومة تسترشد بموجبه بالمبادئ التي تعزز تولّي المسؤولية الوطنية، وتطوير الاستجابات المراعية للسياق القُطري، وضمان تنفيذ النتائج الإنمائية على نحو فعّال على أرض الواقع، مع توجيه التركيز الشامل نحو المساعي التي لا تخلّف أحداً عن الرّكب.

2– إنّ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة المُعاد تجديدها (وتُعرف سابقاً باسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) هي قوة دافعة تقف وراء هذه المساعي. وتُعدّ تقييمات القدرات القُطرية، المتوافقة مع أهداف خطة التنمية لمُستدامة لعام 2030، وتتوافق مع الجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والداعية إلى نتائج شاملة وكلّية وقائمة على الدليل وتحوّلية، الأساسَ في إعادة التفكير في أنشطة فِرق الأمم المتحدة القُطرية وحضورها وتكوينها، كما جاء تبيانه في التوجيهات المحدّثة الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة العام الماضي. واسترشاداً بالنهج المُشترَك في استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، تعمل كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين سوياً مع البلدان لتوفير دعمٍ مخصَّص ومتكامل في إضفاء السياق على خطة عام 2030 وتقييم الأولويات الإنمائية لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة. وعلى المستوى القُطري، جرى إحراز تقدّم بما يتعلّق باستراتيجيات عمليات الأعمال المُشتركة، وخصوصاً في تحسين كفاءات خدمات الدعم على النحو الأمثل

من خلال زيادة الاستفادة من الخدمات المشتركة المستقلّة الموقع، وكذلك بما يتعلّق بوضع البرامج المشترَكة. تأسَّس الصندوق المُشترَك لخطة عام 2030 مؤخراً لمدّ بلدان البرامج بدعمٍ تحفيزي لأجل اتخاذ سياسة متكاملة بغية تحقيق خطة عام 2030، وذلك بالاستفادة من خبرات السياسات المتعددة القطاعات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

3- لقد أُطلق عددٌ من المبادرات العالمية من أجل تعزيز الترابط على نطاق المنظومة في تقديم الدعم المتكامل لخطة عام 2030، إلى جانب معالجة السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتعمل مبادرة 'الطريقة الجديدة للعمل' على جلب الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية (وبناء السلام، عند الاقتضاء) في بيئات تشهد أزمات طويلة الأمد لتعزيز المزيد من أوجه التآزر ووضع الخطط المحيطة بالنتائج المشترَكة. ولا تزال الحاجة، مع ذلك، تستدعي بذل الجهود على المستوى القُطري لتوطيد المواءمة بين أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط الاستجابة الإنسانية في الأوضاع القطرية، عند الاقتضاء.

4- لقد أدرج كلٌ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فصلاً مُشترَكاً في خططها الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وتتعهّد فيه بتسخير الميزة التعاونية في ستة مجالات مواضيعية وكذلك في المسائل التشغيلية. وعلى نحو مماثل، تتشارك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في رؤية مشترَكة تتعلّق بخطة التنمية المُستدامة. وتُحدد الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي كيف يعمل برنامج الأغذية العالمي في شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق خطة عام 2030. ويسمح الفصل المَعني بالخطط الاستراتيجية القُطرية للمجلس التنفيذي بسهولة تقييم ما إذا كانت الأمم المتحدة تتناول الاحتياجات القُطرية بأسلوبٍ كلّي.

5- تعرض ورقة المعلومات الأساسية هذه أمثلةً ملموسة على النُهج المشترَكة والشراكات المبتكرة في دعم تنفيذ خطة عام 2030 التي تهدف إلى التعامل مع الأولويات القُطرية والتغلّب على العقبات التي تعوق الترابط والتعاون والكفاءة والفاعليّة في تحقيق نتائج مشترَكة من أجل التنمية المُستدامة.

ثانياً – القضايا والتحديات الرئيسية

6- تماشياً مع ما تطمح إليه خطة عام 2030، لا بُد أن يكون هدفنا المُشترَك متوافقاً مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للقرن الـ21، الذي يصبّ اهتمامه بشكلٍ أكبر على الناس، وعلى تحقيق نتائج لصالح الفقراء والمهمّشين، وعلى توفير دعمٍ متكامل عبر العقليات المتقوقعة المألوفة.

7- تشمل بعض المجالات التي تتطلّب بذل مزيدٍ من العمل التوصّل إلى فهمٍ مشترَك لمبادئ الترابط ومعاييره، فضلاً عن التطبيق المتسق لإجراءات التشغيل المعيارية. وتوفّر إجراءات التشغيل المعيارية إطاراً لتطوير استراتيجيات وتدخلات محددة السياق بغية تعزيز الترابط العام والفعالية العامة للأمم المتحدة على المستوى القُطري، ولتواصُل معدلات التنفيذ عبر الفِرق القُطرية للأمم المتحدة. غير أنّ التطبيق غير المتكافئ في المبادئ يمكن أن يشكّل تحديات في قياس التقدّم المتسق في تحقيق الترابط ضمن العمل المشترَك للأمم المتحدة على المستوى القُطري. إنّ نماذج الأعمال المختلفة ومنصات نظام التخطيط المركزي للموارد بين الوكالات والنُهج المختلفة المتّبعة في توجيه العاملين والقدرات المتنوّعة في بناء الشراكات والترابط قد تُسفر عن ظهور عقبات عملية في التطبيق التام لمبادئ الترابط والاتفاقيات، وقد تؤدي أيضاً إلى تأخيرات حتى مع وجود حُسن النيّة في التعاون.

8- وكما ورد تحديده في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، فإن المنسّقين المقيمين لديهم قدرات وصلاحيات محدودة لتنسيق أنشطة فِرق الأمم المتحدة القُطرية بفاعلية أو تحميل أفراد تلك الفِرق

المسؤولية عن النتائج المُشترَكة. كما يشير التقرير نفسه إلى أنّ الحكومات تنظر إلى الافتقار إلى التنسيق والتنافس على الموارد على أنه عقبات هامّة تحولُ دون توزيع واضح للعمل على المستوى القُطري.

9- تستدعي الحاجة إيجادَ بيئة مؤاتية وطرح حوافز إضافية من أجل التعاون. ولئِن كان تأسيس الصندوق المُشترَك لخطة عام 2030 يشكّل خطوةً أولى، فإن ثمة حاجة لإيجاد مزيد من الحوافز المالية لتشجيع وكالات الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج على العمل معاً. وينبغي إعادة توجيه المُساءلة والإشراف للتركيز على النتائج التي تحققها المنظومة بصورة مشترَكة، عوضاً عن التركيز على العمليات والهياكل. ومن الضروري على نحو مماثل تعريف النتائج والأدوار والمسؤوليات الواضحة لكل وكالة في البرامج المشترَكة، وفقاً لنطاق ولايات واختصاصات كل وكالة، من أجل تفادي أي التباس بين الجهات النظيرة بما يتعلّق بالمساعدة الفنّية التي تقدّمها كل منها. وقد تشكّل الازدواجية في عمليات تسيير الأعمال والافتقار إلى معايير ومبادئ الاعتراف المتبادل عائقاً أمام تحقيق تعاون فعّال.

10- توصي المبادئ التوجيهية الحالية بضمان وجود مزايا مقارنة لمختلف أصحاب المصلحة في المبادرات المُشترَكة. غير أنّ هناك افتقاراً إلى مفاهيم مفهومة على نحو مُشترك للمزايا المقارنة أو الكفاءات المعيارية في اختيار الشركاء التنفيذيين، مما قد يؤدي إلى إضاعة الفُرص للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو لما يكون التنفيذ فيها مؤثرا إلى أقصى حد.

11- تلتزم جميع الكيانات بتكامل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والخطة المعيارية في سياسة الأمم المتحدة الخاصة بها، وعمل برامجها وعملياتها على جميع المستويات. ومع ذلك، تظلّ التحديات قائمة بما يتعلق بتكامل القضايا الحساسة، مثل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما يُفاقم التفاوت وتعوق إحراز تقدّم عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المُستدامة.

12- مثلما تمّ توضيحه في تقرير دالبرغ (الصادر في حزيران/يونيو 2017)، بشأن وظائف وقدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تتطلّب خطة عام 2030 مجموعة مهارات محددة ينبغي توفّرها لدى العاملين في الأمم المتحدة. ويظلّ اكتساب هذه المهارات يشكّل تحدياً نظراً لانخفاض الموارد المتاحة للتدريب والتطوير المهني وبسبب التحديات المتواصلة المتمثلة في استقدام المواهب المتميزة والإبقاء عليها. تختلف مهارات العاملين وكفاءاتهم، من وكالةٍ لأخرى، في اتخاذ النُهج المشتركة/المتكاملة على صعيد السياسات والبرمجة والتخطيط لها وتنفيذها والمُساهمة فيها، وتعتمد هذه على نحو خاص على مستوى وجود الوكالة في البلد المعني أو على مستوى الخبرات المناسبة المتاحة لها.

13- وأمّا الافتقار إلى الموارد المتاحة لعدّة مجالات في غايات أهداف التنمية المُستدامة على المستوى القُطري فيعرقل كذلك قدرة كيانات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة لتوفير دعم ذي جودة عالية والمشورة المتعلقة بالسياسات والقدرة على جمع البيانات والدعم الفني والتشغيلي إلى الحكومات الوطنية.

ثالثاً- أمثلة على المبادرات

14- يتناول عددٌ من المبادرات المشترَكة القضايا والتحديات الرئيسية المذكورة أعلاه. ويهدف هذا القسم إلى عرض أمثلة على بعض المبادرات الواعدة ذات القدرة على الارتقاء بنطاقها.

معالجة المشاكل المتعددة الأبعاد من خلال الاستجابات المتكاملة المتعددة القطاعات

استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات – نهج للدعم المتكامل في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة

15- يُعدّ تطبيق نهج 'استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' من بين المبادرات ذات القدرة على الارتقاء بنطاقها، على سبيل المثال من خلال 'مهام وارتباطات استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات'. ومنذ احتضانها في عام 2016، باتت مهام 'استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' تتحوّل إلى مبادرات بين الوكالات على نحو متزايد، مع مُشاركة ممثلين من 22 كياناً مختلفاً من كيانات الأمم المتحدة في تلك المبادرات بحلول شهر آذار/مارس 2018. وتُشرك هذه المبادرات فِرق الخبراء العالميين والإقليميين العاملين عن كثب مع فِرق الأمم المتحدة القُطرية لتقديم مشورة مخصصة وللمساعدة في دعم النهوض بالمسؤولية الوطنية الرفيعة المستوى تجاه أهداف التنمية المُستدامة إلى جانب إشراك أصحاب المصلحة.

16- اتخذت تقارير المهام – التي تشمل حتى الآن 12 خريطة من 'خرائط طريق أهداف التنمية المُستدامة' الموضوعة على نحو مُشترَك مع الحكومات – نهجاً متكاملاً عبر القضايا المتعددة الأبعاد. وفي بعض البلدان، مثل مالي وأوكرانيا، ساعدت هذه المهام أيضاً في الاستهلال بتفعيل الروابط الإنسانية والسلمية والإنمائية.

17- وتشمل الدروس المُستفادة ضرورة أن تعمل مهام 'استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' أيضاً على ضمان وضوح المُخرجات والنتائج الطويلة الأمد. وتستدعي الحاجة اتخاذ مزيد من الانخراطِ المُمنهج وبناء قدرات واستثمار مُشترَك بين كيانات الأمم المتحدة ومع شركاء آخرين من أجل تحقيق الدعم المُستدام في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة، من خلال مهام معيّنة 'لاستراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' وحزمةٍ أوسع من المشاركات التي تضطلع بها 'استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' على حد سواء. وسوف تستدعي الحاجة وجود نهج صارم ومتبادل ومنهجي في تعريف مسرّعات أهداف التنمية المُستدامة المتعددة القطاعات والتحليل المتكامل والمشورة المتعلقة بالسياسات، بما يشمل النهج المتخذ في قضايا التحديات الرئيسية المحيطة بالبيئة وحقوق الإنسان والتواؤم مع الاتفاقيات الدولية الأخرى.

أمثلة على حالات قُطرية: الجمهورية الدومينيكية – وكالات الأمم المتحدة التي تتعاون بشأن مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة

انضمت كل من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى الجهود الرامية إلى مساندة الجمهورية الدومينيكية في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة من خلال سياسة متكاملة تدعم مهمة 'استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2017. وأنتجت المهمة، من خلال المشاورات الرفيعة المستوى ومتعددة أصحاب المصلحة، خريطة طريق لأهداف التنمية المُستدامة، واضعةً تحليلاً متكاملاً وتوصيات حول تعميم أهداف التنمية المستدامة وتسريعها. وقد قُدّمت التوصيات النهائية إلى الحكومة في شهر آذار/مارس 2018، بما فيها خطوات التسريع المحددة في مجالات الفقر المتعدد الأبعاد، والتنافسية، والعمل اللائق، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والقدرة على التكيّف والحالة الشاملة، وقد بدأت في التأثير على العمل والتنسيق المشترَك بين الوكالات في البلاد. وعلى نحو ملحوظ، يعمل فريق الأمم المتحدة القُطري، من خلال الفريق المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع له، والذي ينسّق العمل المشترك بشأن أهداف التنمية المُستدامة، على دمج توصيات خريطة الطريق لأهداف التنمية المستدامة كجزء من خطة عمله، ومن خلال هذه الآليّة فإنه قد بدأ العمل المشترَك الذي يعكس خريطة الطريق لأهداف التنمية المُستدامة. وهذا يشمل التنسيق الجديد المتعدد الوكالات مع المكتب الوطني للإحصاءات لتعزيز القدرات الوطنية في استعراض مستوى الجدوى وخطوط الأساس المتاحة والبيانات الوصفية المتاحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد مهّدت خريطة طريق أهداف التنمية المستدامة المجال أيضاً لتعاون جديد بين الوكالات للعمل من أجل القضاء على الفقر بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية. ومن المتوقع أن تدعم الارتباطات الأخرى لـ'استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات' الحكومةَ وفِرق الأمم المتحدة القُطرية في تنفيذ التوصيات.

الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية لجهود القضاء على الجوع – العمليات القُطرية الشاملة

18- الاستعراض الاستراتيجي الوطني لجهود القضاء على الجوع هو عملية شاملة واستشارية وقُطرية. ويقدّم تحليلاً شاملاً للتحديات التي يواجهها بلدٌ ما في إنجاز الهدف 2 من أهداف التنمية المُستدامة بحلول عام 2030، من خلال التحليل المستفيض والمشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومع أنّ الاستعراض يركّز على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة الـ17 تفوّض بدمج الاستعراض الاستراتيجي للأبعاد المتعددة القطاعات للأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالإضافة إلى توفير خط أساس وتحديد الفجوات في الأمن الغذائي الوطني والاستجابة لاحتياجات التغذية، يحدد الاستعراض الاستراتيجي الإجراءات ذات الأولوية المُراد إنجازها لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المُستدامة. وستُثري الإجراءات ذات الأولوية خطط أصحاب المصلحة والشركاء على الصعيد الوطني، بما يشمل برنامج الأغذية العالمي وغيره من وكالات الأمم المتحدة.

أمثلة على حالات قُطرية

19- في أفغانستان، عمل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على تمويل الاستعراض الاستراتيجي الوطني لجهود القضاء على الجوع على نحو مُشترَك. وانطلاقاً من هذا التعاون وقّعت هذه الوكالات الثلاث اتفاقاً لدعم الأمانة المَعنيّة بجدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية في أفغانستان. في نيجيريا، اعتمد الاستعراض الاستراتيجي الوطني لجهود القضاء على الجوع على موافقةٍ قوية من المعهد الدولي للزراعة المَدارية ومصرف التنمية الأفريقي، ويشمل الآن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي في دعم منتدى القضاء على الجوع (وهو آليّة المتابعة التي تأسست للإشراف على تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي الوطني لجهود القضاء على الجوع).

منصات مواضيعية ومبادرات عالمية لأصحاب المصلحة المتعددين

20- تؤسس وسيلة فعّالة في التعامل مع الولايات المتداخلة إلى جانب الطبيعة المتكاملة والشاملة لأهداف التنمية المستدامة منصات مواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين، وتجمع بين مجموعة واسعة من الخبرات. ويمكن لهذه المنصات أن تزيد فاعليّة التمويل وأن تجتذب الاستثمارات إلى صندوق واحد ثم تنشرها إلى مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة المختلفة بناءً على استراتيجيات مشترَكة مُنفذة وطنيا.

21- أوحت **حركة تعزيز التغذية** استخدام طريقة جديدة للعمل بروح التعاون للقضاء على سوء التغذية، بجميع أشكاله. ومع وجود الحكومات في حركة تعزيز التغذية في الصدارة، فإنها تعمل على توحيد جهود المجتمع في عمل مشترَك لتحسين التغذية، وتشمل المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية)، والمانحين، والأعمال التجارية، والباحثين. وتدعم حركة تعزيز التغذية حالياً أكثر من 60 بلداً.

22- وينشطُ **المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية** في 141 بلداً وهو منظمة شركات وذات عضوية من قِبل أصحاب مصلحة متعددين تعمل مع الفقراء والمنظمات والحكومات وأصحاب المشاريع المحليين من أجل تحسين المرافق الصحية والنظافة الصحية على نطاقٍ واسع. ويضم المجلس أعضاء من الأمم المتحدة تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من بين وكالات أخرى.

23- تهدف **حركة كل امرأة، وكل طفل** العالمية إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية الطموحة من أجل صحة النساء والأطفال والمراهقين (2016-2030). وينعكس تنوّع الحركة في شركائها، إذ تشمل الحكومات ومجتمع الأعمال والعمل الخيري وجماعات الشباب والمجتمع المدني والأنظمة المتعددة الأطراف. وأبرز التقرير المرحلي لحركة كل امرأة وكل طفل لعام 2017 كيفية عمل الشراكات المتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين في ضمان توفير السبل العادلة إلى الرعاية الميسورة التكلفة وذات الجودة الرفيعة. ومع ذلك، فإنّ الافتقار إلى البيانات التفصيلية على المستوى القُطري يُصّعب رصد التقدّم المُنجز.

24- إنّ **الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني** هو شراكةٌ تتألف من 52 منظمة دولية، تشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وأعضاء حكوميين وغير حكوميين. ويعمل الاتفاق من أجل تعزيز قدرات الشباب، وعلى سبيل المثال في تخطيط وتنفيذ مشاريع إنمائية اجتماعية صغيرة النطاق وعلى مستوى المجتمع المحلي ضمن بيئات تشهد حالات طوارئ أو حالات ما بعد الأزمات، ومدِّهم بالتوجيه اللازم وتمكينهم بالتالي لكي يصبحوا نشطاء ذوي تأثير مضاعف من أجل السلام. 'مبادئ توجيهية من أجل الشباب ومشاركتهم في الأوضاع الإنسانية: ويجري تطوير برامج من أجل اليوم والغد بالتشاور مع أعضاء الاتفاق إلى جانب الشباب المتأثرين.

25- تهدف **مبادرة تسليط الضوء**، وهي مبادرة جديدة أطلقها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) للقضاء على جميع أشكال العُنف المرتكب ضد النساء والفتيات. وتعمل هذه الشراكة على تحفيز الالتزام السياسي على أعلى المستويات وتُساهم في إنجاز أهداف التنمية المُستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف 5 المَعني بالمساواة بين الجنسين. وتهدف المبادرة إلى الإصغاء إلى الفتيات والنساء من خلال إجراء مشاورات واسعة وشاملة، وإلى تصميم السياسات التي تُحدث تأثيرات وتعمل على تغيير السلوكيات ضمن نهجٍ شامل. ويُساند المبادرة غطاء مالي أولي مخصص بقيمة 500 مليون يورو ويستهدف عدداً محدوداً من البلدان لإحداث تأثيرات.

دعم البُلدان في ظروف خاصة

26- يجري تنفيذ عدّة مبادرات لضمان وجود استجابة محددة السياق وذات صلة تجاه التحديات المعقّدة في البلدان التي تمرّ بظروف خاصة، وبطريقةٍ تُفيد الفئات الأكثر فقراً وحرماناً في المجتمع.

الطريقة الجديدة للعمل – في الاستجابة إلى الأزمات الممتدة

27- انبثقت الطريقة الجديدة للعمل من الحاجة إلى إيجاد حل للتغلّب على مأزق الأزمات الممتدة في المقام الأول من خلال اتخاذ تدخلات إنسانية قصيرة الأمد على مدى سنوات متعددة. وفي صلب الطريقة الجديدة للعمل يوجد الالتزام بالإعراب عن النتائج الملموسة والقابلة للقياس والمقيّدة الوقت وتنفيذها، بهدف تخفيف الاحتياجات ومواطن الضعف والمخاطر، وبحيث تشكّل حلقات من العمل نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة ولا سيما في سياقات الأزمة الممتدة. ويتمّ ذلك عبر التوضيح بأنّ الاستجابات الإنسانية الإنمائية تُوجَّه بواسطة التحليل المُشترَك، والتخطيط المتعدد السنوات، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بينما يعتمد تفعيلها على الميزة المقارنة المتمثلة بوجود مجموعةٍ متنوّعة من الجهات الفاعلة. وقد أصغى عدد من البلدان، مثل بوركينا فاسو وموريتانيا والصومال والسودان إلى هذه الدعوة، وانطلقت في عملية تجمع معاً بين الجماعات الإنسانية والإنمائية والمَعنيّة بالسلم من داخل القُطر للسعي إلى الاتفاق على نتائج مشترَكة، إما بتكييف المبادئ التوجيهية الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودمج المتطلبات الإنسانية، أو بضمان تواؤم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط الاستجابة الإنسانية بشكلٍ أفضل.

حالات قُطرية: الصومال – التعاون في بيئة هشّة

في الصومال، جمع نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسّق المقيم/ منسّق الشؤون الإنسانية بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والحكومة من أجل المواءمة بين خطط الاستجابة الإنسانية وإطار التعافي والقدرة على التكيّف مع الخطة الإنمائية الوطنية في الصومال. وقد تمّ ذلك بتركيز الجهود على أربع نتائج جماعية عُدّت بالغة الأهمية ليس فقط في ضمان تلبية احتياجات الأزمة، بل وكذلك في أن تكون الجهود الدولية والوطنية قادرةً على الحد من الاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف.

وتركّزت النتائج الجماعية حول المجالات الأربعة التالية: انعدام الأمن الغذائي، وإيجاد حلول دائمة، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمخاطر الناجمة عن المناخ.

وستعمل هذه النتائج الجماعية، على مدى السنوات الثلاث المقبلة، على ضمان أن تُتمِّم أدوات التخطيط الإنساني والإنمائي بعضها بعضاً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي تستند إلى مواطن القوّة لكل منها وسعياً لتعزيز القدرات والمسؤولية الوطنية. وقد تلقّى هذا العمل كذلك التأييد البالغ الأهمية من الحكومة والجهات المانحة الرئيسية من أجل تسخير التمويل الثنائي والمحلي أيضاً بشكلٍ أفضل في خدمة النتائج الجماعية.

ومن الأمثلة على حُسن التعاون بين الوكالات هو الفريق العامل المعني بركيزة القدرة على التكيّف الذي يعمل في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال. وهناك مشروع شراكة تنسيقية يجري تنفيذه مع الشركاء المانحين لتنفيذ إطار التعافي والقدرة على التكيّف. ويدعم ذلك مجمل الجهود المبذولة في تعزيز قدرة المؤسسات ذات الصلة من أجل تنفيذ سياسة إدارة الكوارث التي سبق أن صاغتها حكومة الصومال الاتحادية. وتشمل هذه الشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب أعضاء آخرين من فريق الأمم المتحدة القُطري.

الوفاء بالالتزام بعدم ترك أحد يتخلّف عن الرّكب

28- يشكّل اتخاذ إجراء صريح لمواجهة التفاوتات الواسعة الانتشار والمتنامية بين الناس والمجتمعات والجماعات الاجتماعية – وإحراز تقدّم في المساواة بين نتائج وفرص أهداف التنمية المُستدامة التزاما عالمياً، ويُعد ذا أهمية بالغة على وجه الخصوص في الأوضاع الهشّة. وهو فرصةٌ لاتخاذ إجراء متكامل للتصدي لأوجه التفاوت والإقصاء والتهميش وأية مظالم أخرى بشكل شمولي.

29- وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة، فإنّ اتخاذ إجراءات صريحة تجاه التعهّد 'بعدم تخلّف أحد عن الرّكب' يتيح الفرصة بتحقيق تقدّم في فهم الأشخاص الذين يتخلّفون عن الرّكب وأسباب ذلك؛ من أجل تعزيز القدرات المحلية لتحديد وتعقّب التقدّم النسبي للأشخاص الأشد فقراً والأكثر إقصاءً وتهميشاً وضعفاً؛ ولتحقيق تقدّم في المحاسبة وتحسين التنفيذ من خلال مُشاركة تلك الفئات والجماعات ومجموعات الأشخاص وسماع آرائها وإشراكها.

30- دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين منظومة الأمم المتحدة المَعني بالتنسيق إلى أن تضمن منظومة الأمم المتحدة اتخاذ عمليةٍ لاستعراض أهداف التنمية المُستدامة وآليّاتها على المستويين العالمي والوطني بغية الحفاظ على التركيز المَعني "بعدم تخلّف أحد عن الرّكب"، ومراقبة التقدّم المحرز في الحد من التفاوتات والقضاء على التمييز وتنفيذ تحليل منهجي لجميع البيانات المصنّفة المتاحة وغيرها من البيانات الكمّية والنوعيّة المجمّعة حول الفئات المهمّشة وبواسطتها. ولدعم هذه الجهود، من المتوقع صدور دليل عملي لأهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة بشأن عدم تخلّف أحد عن الرّكب في الربع الثاني من عام 2018.

التقدّم المُحرز في تنفيذ الفصل المُشترك

31- لقد تصرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة بشكل جماعي بشأن المضيّ قُدماً في تنفيذ "الفصل المُشترك" المَعني بخططها الاستراتيجية للفترة 2018–2021.

وفي شهر نيسان/أبريل 2018، أرسل الرؤساء الأربعة لهذه الوكالات رسالة مشترَكة إلى جميع مكاتبهم القُطرية والإقليمية حول تنفيذ الفصل المشترَك. وأُلحق بالرسالة مذكّرة داخلية أكثر تفصيلاً حول ترجمة "الفصل المشترَك" إلى عمل مشترَك. وفي بعض البُلدان، بدأت الوكالات فعلاً في تنفيذ الفصل المشترَك ويجري تشجيع تلك المكاتب القُطرية على الاستفادة من الآليّات القائمة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القُطري المُشترَك، من أجل تحديد المبادرات وترويجها بهدف دعم تنفيذ الفصل المشترَك.

32- وعلى الصعيد العالمي، تُعرّف الوكالات الأربع 'مبادرات التسريع' التي تبني وتدعم البرامج والهياكل القائمة على الصعيد القُطري حيثما توجد الإمكانية لتعميق الشراكة. وسوف تستهدف هذه المبادرات النتائج التحوّلية من خلال الجهود التعاونية للوكالات الأربع. وقد تشمل مبادرات ذات تركيز جغرافي أو مواضيعي، تتواءم مع المجالات الستة للميزة التعاونية المذكورة في الفصل المشترَك. كما طُلب إلى المكاتب الإقليمية للوكالات الأربع المساعدة في تحديد المبادرات المستمرّة القادرة على المساعدة في تنفيذ الفصل المشترَك، وتُشجَّع على مواصلة رصدها ودعمها للتعاون الأوثق. وقد تقرّر أنّ الاجتماعات المقبلة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، وعمليات صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد، ستتيح فرصةً أساسية لتحديد مبادرات التسريع.

رابعاً- الاستنتاجات

33- يدعو الخطاب الإنمائي العالمي إلى اتباع نُظم وعمليات تحقق دعماً أكثر تنسيقاً وترابطاً ومُراعياً للسياق في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030، في إطار المسؤولية والقيادة الوطنيتين. وبالمضيّ قدُماً، ستُواصِل منظومة الأمم المتحدة تعزيز النُهج المتكاملة على المستوى القُطري، بما في ذلك من خلال التواؤم الاستراتيجي بين تركيزها الموضوعي وأولوياتها المحددة والأولويات الوطنية، بينما تكون متسقة مع قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها ومبادئها. ويُعد ذلك من الركائز الأساسية في توجيه المسار لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

34- ومثلما سيُقاس التقدّم الذي تُحرزه البُلدان في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، فكذلك ينبغي أن يُقاس أداء الأمم المتحدة، فردياً وجماعياً، من حيث المُساهمة في مساعدة البُلدان في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. ولا بُد أن تصبح منظومة الأمم المتحدة بشكل عام أكثر خضوعاً للمساءلة عن تحقيق النتائج، بما في ذلك النتائج المشترَكة، وليس مجرّد المساءلة عن امتثالها للعملية. وهاهُنا يتعيّن على أُطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة أن تصبح أكثر متانةً واستراتيجيةً وتركيزاً وعمليةً وأكثر تركيزا على تحقيق النتائج من أجل تحقيق المشاركة الجماعية – عوضاً عن كونِها مجرّد تجميعٍ لقائمة من شتّى أنشطة الأمم المتحدة. وهنا أيضاً حيث تكمن حاجة الأمم المتحدة إلى دعم الموارد والقدرات الواسعة بفاعلية التي توجد خارج منظومتها.

35- ويوفّر الفصل المُشترك أيضاً أساساً هاماً في دفع العمل المشترَك تجاه تحقيق مجموعةٍ من النتائج المتصلة بأهداف التنمية المُستدامة، واستناداً إلى الولايات التي تنصّ عليها المجالس التنفيذية ذات الصلة. كما تهدف الوكالات الأربع معاً إلى تعزيز أهمية الفصل المُشترك لتعميق أوجه التعاون وإحداث تأثير أكبر من خلال السعي الجماعي للوصول إلى نتائج مشتركة بما يدعم إنجاز خطة عام 2030. وتظلّ عمليات صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عند الاقتضاء، ودورة البرامج القُطرية، مجالاً يشكّل التركيز الأساسي في هذا الارتباط المُشترَك.

36- ولقد اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين مؤخراً إطاراً جديداً لقيادة منظومة الأمم المتحدة يُحدد الأركان الأساسية لثقافة قيادة الأمم المتحدة بما يتواءم مع خطة عام 2030 والدعوات لتعزيز المُساءلة، على نحو متبادل داخل المنظومة، وتجاه المستفيدين والجمهور العام الأوسع. ويُدرك قادة الأمم المتحدة أنّنا مُساءلون في نهاية المطاف من قِبل الناس الذين يخدمونهم – ولا سيّما

الفئات الأكثر ضعفاً وإقصاءً أو تهميشاً. ويُدرك إطار القيادة أنّ القيادة يُمكن لها، بل وينبغي لها، ألا تُقاد بواسطة القادة المُعيَّنين رسمياً فحسب، بل وكذلك بواسطة جميع العاملين. وبناءً عليه، فإنّ التوقعات المحدّدة في الإطار تسري على جميع العاملين في الأمم المتحدة، على جميع المستويات وفي جميع المواقع.

خامساً– توصيات أولية / سُبل المضي قُدما

1– من أجل تعزيز الترابط بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القُطري، فإنه من الضروري تعزيز قدرات وصلاحيات المنسّقين المُقيمين، إلى جانب حياديّتهم. إنّ الوظيفة الفعّالة للمنسّق المُقيم من شأنها أن تُساعد في معالجة تحديات التنسيق والحد من التنافس على الموارد وتقوية التركيز على النتائج المشترَكة.

2– لتحسين الحوافز من أجل التعاون، لا بُد من وضع معايير واضحة للأداء والتي تُكافئ التعاون. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، أنّ تمويل ميزانيات الإدارة الموجَّهة من المقر الرئيسي إلى الميدان، يُرجَّح لصالح البرامج التعاونية المُسبقة.

3– للسماح بالوضوح من أجل اتخاذ القرار، توفير إرشاد صريح حول المزايا المقارنة، ويشمل التعريفات والمؤشرات. وينبغي لذلك أن يشمل الوضوح بشأن الخدمات المعتمدة وغير المعتمدة على الموقع، بما يخصّ القدرات دون الإقليمية.

4– مساندة المنصّات المَعنيّة بالقضايا المواضيعية المتعددة الأطراف التي تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة، وتشمل المبادرات المذكورة أعلاه (حركة تعزيز الغذاء، والمجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية، ومبادرة كل امرأة وكل طفل، ومبادرة تسليط الضوء، والاتفاق للشباب في العمل الإنساني).

5– على وكالات وكيانات الأمم المتحدة أن تضمن تخطيط غايات أهداف التنمية المُستدامة بوضوح مقابل الخطط الاستراتيجية وأنّ الرصد والإبلاغ يتواءم مع نظام الإبلاغ الدارج في الأمم المتحدة. تعزيز استخدام 'نظام تبادل المعلومات' في الأمم المتحدة كأداة عبر الإنترنت لمواءمة الإبلاغ عن أنشطة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأنشطة المشترَكة.

6– على وكالات الأمم المتحدة أن تتفق على مبادئ اعتراف مشترَكة لتحسين التعاون.

سادساً– أسئلة مرفوعة إلى المجلس للنظر فيها

1– كيف يمكن الاستعانة بالتكنولوجيا لتعزيز الترابط والكفاءة ضمن عمل الأمم المتحدة؟ أيّ نوعٍ من الاستثمارات مطلوبٌ لتعزيز قدرة العاملين وقدرات المنظومة في استخدام المرافق التشغيلية الآلية من أجل تحسين الكفاءة؟ أيّ أشكال ابتكارية مطلوبة لدعم بُلدان البرامج في الاستجابة بأسلوب مترابط ومتكامل لأولويات البلد؟

2– ما هي الإجراءات الأخرى التي قد تمكّن المنسّقين المُقيمين من العمل بطريقة أفضل عبر إطار العملية المتواصلة المعنية بالتنمية والعمل الإنساني وبناء السلام؟

3– ما هي الصلاحيات والقدرات الرئيسية التي ينبغي تعزيزها من أجل تحقيق الدور الفعّال للمنسّق المُقيم في سياق خطة عام 2030، وكيف يمكن ضمان التطبيق المتسق لهذه الصلاحيات عبر أنظمة المُساءلة المختلفة في الأمم المتحدة؟

4– ما الذي يلزم تغييره في الجانب التوصيفي للفِرق على المستويات القُطرية والإقليمية والعالمية من أجل تمكين الأمم المتحدة من تلبية الاحتياجات الخاصة بتنمية القدرات بشكلٍ استراتيجي، وبما يشمل تعزيز النوع المطلوب من التمويل والشراكات لخطة عام 2030؟